مساواة

للأستاذ عماد الدين عبد الحميد

المحقق القضائى بمصلحة الآثار

تحرص الأمم الديمقراطية — وهى تضع نصوص دساتيرها — على أن تضمن هذه الدساتير دائما نصا صريحا جليا يفرض المساواة بين جميع الأفراد ، المساواة أمام القوانين ، المساواة فى جميع الحقوق وفى جميع الالتزامات .

ولعل الأساس القاضى بالمساواة بين الناس أجمعين من أحق الأسس الدستورية بالتسجيل وأجدرها بأن يؤكد ، وهو مشتق اشتقاقا — بل هو مأخوذ أخذا — من مبادئ الديمقراطية الأولى ، هذه المبادئ التى توجز فى كلمات ثلاث : الحرية ، الإخاء ، المساواة .

وعند ما تذكر المساواة تزول من الأذهان كلمات الطبقات والهيئات والأحزاب والطوائف ، ويمحى كل ما قد تدعيه لنفسها طبقة على طبقة من امتياز ، أو ما تزعمه لنفسها هيئة على هيئة من تفضيل ، أو ما تثيره لنفسها طائفة على طائفة من حقوق مدعاة .

ولا يحسبن حاسب أن الدساتير عند ما تعطى حزبا من الأحزاب فرصة الحكم وتحرم بقية الأحزاب هذه الفرصة فتجعلها فى موقف المعارضة ، وبتعبير أصح ، عندما تفرض على حزب من الأحزاب تبعات الحكم وتقضى على بقية الأحزاب بأن تتحمل أعباء المعارضة . تفضل حزبا على سائر الأحزاب ، وتستأثر له بحق السلطان أو تفرض عليه واجبات دون غيره من الأحزاب ، لكنها تسوى بين الأحزاب جميعا ، فتفرض شروطا معينة فيمن يلزم أن يكون الحاكم ومن يلزم أن يكون الرقيب على من يحكم .

ومن أظهر هذه الشرائط وأهمها أن تكون للحزب الحاكم أغلبية من الشعب تؤيده فيما يذهب اليه من تصرفات فى شؤون الحكم ، حتى يكون الحاكم مستمدا سلطان الحكم من إرادة المحكومين . ودو يحكم مؤيدا بهذه الأغلبية التى سرعان ما تتخلى عنه عند ما تجده يصرف شؤون الدولة بغير ما تهوى وما تختار . وعندما يصبح حزب الحكم غير مؤيد بأغلبية تجعله

جديرا بمنصب الحاكم — وفقا لأحكام الدستور — وينتفى عندها شرط لازم فيمن يحكم، فيزول عنه سلطان الحكام . وينتقل هذا السلطان إلى من تنتقل اليه الأغلبية ، فيكون جديراً بأن يحكم ، وبهذا تحقق المساواة عملا وقد فرضتها نصا أحكام الدستور .

ولعل من الفروغ منه ، أن من المعانى التى تتنافى مع المساواة ما تحمله تلك الكلمات الممقوتة المبغوضة المحقرة من معنى ، تلك الكلمات التى كثيرا ما سمعها الناس تردد ، ولكن فى البلاد حديثة العهد بالحكم العادل والديموقراطية الصحيحة ، كلمات الوساطة والمحسوبية .

فلا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه واحد من الناس بالوساطة ، وساطة الكبراء ذوى النفوذ والجاه لدى أصحاب السلطان الحاكمين ، ويحرم منه غيره من الناس — وهم الحقيقون بهذا الخير والجديرون بالوصول اليه والتمتع به وفق أحكام القانون — لا لشىء إلا أنهم لا يجدون من يكون وسيطا لهم عند أصحاب السلطان من الحاكمين ، أو أنهم لا تهبط بهم نفوسهم وأخلاقهم إلى حد أن يطلبوا حقوقهم وأن يصلوا الى التمتع بها عن طريق الوساطة !

ولا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه واحد من الناس بالمحسوبية دون سائر الآحاد ؛ محسوبية هذا الواحد على أصحاب السلطان من الحاكمين ، ، أو المروجين الداعين المتملقين لهم ؛ لا لشىء إلا أنهم لا يمتون بصلة من هذه الصلات إلى أصحاب السلطان من الحاكمين أو أن نفوسهم وأخلاقهم لا تهبط بهم إلى حد أن يصطنعوا لأنفسهم صلة من هذه الصلات !

لا مساواة بين الناس فى خير يصل اليه أحد من الناس بسبيل من هذه السبل. وفى وصول واحد من الناس فحسب الى خير ما عن واحد من هذه السبل منافاة لأحكام القوانين ، ومنافاة لنصوص وروح الدساتير ، ومناقاة لقواعد العدالة الاجتماعية ومبادئ الديموقراطية الأولى ، التى وضعت الدساتير وشرعت النظم لتقريرها وحمايتها وتحريرها من قيود الحاكم الاتوقراطى المستبد بالأمر .

فماذا نستطيع أن نصل اليه من النتائج اذا أطلقت الوساطات والمحسوبيات تمنح الخير لهذا بغير حق ؛ وتمنع الخير عن ذاك بغير حق ؟

نستطيع أن نصل الى أن الناس بتقدم الأيام سوف يثقون فى أن قوانينهم ليست إلا الوساطة والمحسوبية ، وأن عليهم — إن أرادوا الوصول الى خير — أن يمهدوا اليه سبيلا من هذه السبل ، ورحمة الله عندها على المؤهلات والكفايات ، ورحمة الله على الجد والاجتهاد ، ورحمة الله على الضمائر ، ثم رحمة الله على الأخلاق .

عماد الدين عبد الحميد